نقاش نيابي حول غياب الحكومة عن الجلسة

مجلس الأمة غائب عن الانعقاد اليوم للمرة الثانية (تصوير: صالح محمد)

الاستقالة سبب الغياب ومن حقنا استخدام أدواتنا الدستورية وهذه طبيعة العمل السياسي

الراشد: الحكومة لن تحضر جلسة اليوم.. ولا مواعيد لتسوية الأزمة

حماد: لماذا يتضامن المجلس مع وزير «طاير».. وانتظار حكم «الدستورية» لا يعني توقف الاستجوابات

الصانع: وزير النفط نفسه أبلغ نواباً بعدم علمه عن غرامة الداو.. يعني «شاهد ما شفش حاجة»

- المري: عدم حضور الحكومة للجلسة حق دستوري ونحن لا نستكثر على أي سلطة استخدام حقها
- البوص: المواطنون كانوا في انتظار إقرار التقاعد المبكر وعلاوة الأولاد ومعاشات المتقاعدين

النواب يغادرون عقب رفع الجلسة

حالة استغراب نيابية

- الفزيع: السلطة التنفيذية لا تريد استمرار الأداء الفاعل لنواب يمثلون الديمقراطية

في حينه، مشيرا الى ان تقديمه استجوابا لوزير النفط في بداية دور الانعقاد وكان بهدف كيفية دفع الغرامة والتفاوض في تخفيضها، الا ان المجلس لم يمكني حيث ان هناك اطرافا مستفيدة من دفع الغرامة ولذلك سيتم كشفهم في تقرير لجنة التحقيق.

وتابع حماد ان وزير النفط لن يصعد المنصة لأن في صعوده انتحارا سياسيا له وسيكون اول وزير تطرح منه الثقة في تاريخ الحكومة الكويتية.

من جانبه دعا النائب صالح عاشور الحكومة إلى «الرحيل غير مأسوف عليها» اذا كانت غير قادرة على المواجهة، مشيرا الى ان الشعب الكويتي مصدوم من تصرفات حكومة كان يعتقد انها قوية.

واستغرب عاشور عدم اطلاع الحكومة باعلان موقف واضح وصريح من كل ما اثير عن استعجالها بدفع غرامة الداو، مؤكدا ان بعض الوزراء لا يعلمون سبب استعجال الحكومة بدفع الغرامة.

ورأى عاشور ان الحكومة هربت في اول مواجهة حقيقية واختبار مع مجلس الامة، وقال: هل هذه الحكومة التي يعقد الشعب عليها الامال لتطبيق خطة التنمية وحل مشاكله ومشاكل البلاد؟.

اضاف: نقول لا وألف لا لهذا النوع من التعامل الحكومي مع مجلس الامة الذي استخدم ادواته وعلى الحكومة التعامل معها في اطار الدستور.

واشار الى وجود تحفظات نيابية على التشكيلة الحكومية منذ البداية التي كانت ضعيفة

عاشور: تحفظنا على التشكيلة الحكومية منذ البداية وجاءت نتائجها على النحو الذي نراه

فجاءت نتائجها على النحو الذي نراه، داعيا الحكومة الى اثبات انها اهل لثقة سمو الامير ومجلس الامة.

وقال: ان الناس لا يهمها استقالة الحكومة ولا حل المجلس، لأنها تريد الحقيقة الغائبة، وحل مشاكلها، فإذا كانت الحكومة غير قادرة على ذلك فكيف ستدير البلد، لافتا الى ان الاستقالة الحكومية لا تعني انتهاء المساءلة الجنائية والسياسية.

الشطي: لدي شك بأن المسألة ليست استجوابات وإنما قضية سياسية أبعد من هذا

من جهته اعتبر النائب يعقوب الصانع غياب الحكومة عن جلسة اليوم «امس» بالمستهجن وغير المبرر، مشيرا الى ان مجلس الامة قدم كل ما يمكن من تعاون الى الحكومة التي لم تتعاطى بالشكل المناسب مع هذا المجلس.

واضاف: ان المشكلة الحقيقية لدى الحكومة وليس مجلس الامة، مدللا على ذلك بالكم الكبير من القوانين التي اقرها المجلس، لكن الحكومة لم تنفذها، بما في ذلك مشاريع الحكومة.

وتساءل الصانع: هل تتصور الحكومة ان تعاون المجلس معها يعني عدم اضطلاعه بالدور الرقابي؟ مؤكدا ان الحكومة لم تفهم رسالة المجلس بشكل صحيح، بل ستجد ان آخر قلاع من وقف مع النظام والحكومة يتعاملون مع الحكومة بالطريقة الشرسة.

وشدد على ضرورة متابعة تداعيات الدفع المفاجئ بغرامة الداو، كاشفا عن ان وزير النفط نفسه ابلغ نوابا عدم علمه عن هذا الموضوع، اي انه «شاهد ما شفش حاجة».

وقال: اذا كانوا يتصورون ان المجلس طوفه هبيطة فنحن نقول لهم لا، ونقسم بالله اننا لن نقبل الا بالاستجواب لمواجهة التجاوز على المال العام.

كما حذر النائب خالد حسين الشطي الحكومة من عدم حضور جلسات مجلس الامة، حيث سيكون نتيجة عنادها عدم حضور الجلسات تقديم سيلا من الاستجوابات، محملها مسؤولية تأخر اقرار القوانين المدرجة على جدول اعمال المجلس.

وقال الشطي للصحافيين بمجلس الامة امس: العجب كل العجب من تصرف الحكومة بالغياب عن جلسة الامس، وهي تعلم بانها جلسة مهمة مدرج على جدول اعمالها العديد من القوانين المهمة التي كانت يجب ان تنجز.

وبين الشطي ان الجلسة كان مدرجا على جدول اعماله التقاعد المبكر للمرأة وعلاوة الاولاد وزيادة القرض الاسكاني وتعديلات الخطوط الكويتية والجمعيات التعاونية واقرار معاشات استثنائية للمتقاعدين العسكريين واقرار هيئة لتنظيم الاتصالات وغير ذلك من القوانين المهمة، محملا الحكومة وحدها مسؤولية تأخر اقرار هذه القوانين.

وتساءل الشطي: لماذا تعمدت الحكومة الغياب عن جلسة الامس خاصة وان الاستجوابين لم يدرجا على جدول اعمالها؟، مستدركا: بات لدي شك بان المسألة ليست مسألة استجوابات وانما مسألة سياسية ابعد من الاستجوابات.

واكد الشطي ان غياب الحكومة عن الجلسة غير مبرر، مطالبا الحكومة بحضور جلسة اليوم، من اجل اقرار المشاريع المهمة المدرجة على جدول الاعمال ولمناقشة تقرير لجنة التحقيق في ترقيات نفط الكويت.

وشدد الشطي على ان تقرير لجنة التحقيق مهم لـ70 مواطنا تضرروا ظلما من تعميم الترقيات الذي اوصت لجنة التحقيق في تقريرها بالغائه، معتبرا ان عدم مناقشته رسالة سلبية من الحكومة بعدم التعاون مع المجلس في نظر من تضرر من تعميم الترقيات.

وتساءل الشطي ماذا يضير الحكومة من مواجهة الاستجواب؟ مؤكدا ان هروب الحكومة من المواجهة يولد قناعة حقيقية بوجود تقصير حكومي.

واوضح الشطي انه من حق الشعب الكويتي معرفة تفاصيل غرامة الداو البالغة اكثر من 2 مليار دولار، ومن وقع العقد وبه هذا الشرط ومن قام بالغائه وتفاصيل دفع الغرامة، ومن اعطى الاستشارة الخاطئة للحكومة ومن تلاعب بالمال العام؟.

وقال الشطي: لا يعتقدون ان هناك مساءلة سياسية فقط في غرامة الداو، بل هناك مساءلة سياسية لعملية الغدر والتدليس التي تمت.

ورأى الشطي وجود قيادات نفطية فاسدة يجب ان تلاحق سياسيا وجنائيا ومدنيا بسبب هذه الغرامة، اضافة الى تيارات سياسية وشعبية كانت موجودة في مجلس الامة انذاك وضغطت على رئيس الوزراء من اجل الغاء الصفقة يجب ان تحاسب وتنكشف امام الشعب.

واضاف الشطي: اذا الحكومة تريد ان تعاند في مسألة حضور الجلسات فلتتوقع سيلا من الاستجوابات.

قال النائب ناصر المري ان عدم الحضور من قبل الحكومة لجلسة اليوم هو حق دستوري لها ونحن لا نستكثر على اي سلطة استخدام حقها.

واضاف المري في تصريح للصحافيين: اتمنى بيوم المناقشة حضور الوزير المعني وان يؤدي واجبه تجاه اهل الكويت وان يشرح قضية «الداو»، مبينا ان القصد من الاستجواب هو كشف الحقيقة كاملة للشعب الكويتي بهذه القضية وما شابها من لغط واضرار بالمال العام.

واوضح المري بانه اليوم اصبح واجبا على الحكومة مجتمعة والوزير منفردا ان يقدموا شرحا كافيا ووافيا للكويتيين عن الحقيقة ومن بدأ بالاستثمار ومن قام بدراسته وتقييمه واعداد العقود القانونية التي ألزمتنا بدفع الغرامة وكذلك من قام باتخاذ قرار الغاء العقد وكيفية الالغاء وما دار من اجراءات في الوفد المفاوض لشركة «الداو» متسائلا هل يملك الصلاحية كاملة من دفع الغرامة التي بلغت 2 مليار دولار وهل هناك عدم مقاضاة للشركة مستقبلا، والوقوف مع الشركة ضد أي اجراء رقابي يتخذه مجلس الامة.

وبين المري ان استجوابنا القصد منه كشف الحقيقة دون تجن او تعد وظلم لأحد ونحن لا نشك بالوزير او نميزه ولكن واجبنا التشريعي والرقابي يحتم علينا ان نكشف هذه القضية كاملة، متمنيا لا يجزع اي وزير من الاستجواب الذي هو القصد منه الرقابة والاصلاح.

وردا على سؤال حول النية بسحب الاستجواب او تأجيله قال المري ان تم سحب الاستجواب فلكل حادث حديث اما التأجيل فهو حق دستوري للحكومة ولكن هذا الحق مشروط بموافقة المجلس والتصويت عليه.

حمل النائب سعد البوص الحكومة بغيابها عن جلسة الامس مسؤولية تأخر اقرار القوانين المهمة المدرجة على جدول اعمالها، والتي كان مقررا ان يقرها المجلس خلالها.

وقال البوص للصحافيين بمجلس الامة امس، ان غياب الحكومة عن جلسة امس الثلاثاء لا مبرر له، خاصة وان الاستجوابين اللذين تم تقديمهما لم يكونا مدرجين على جدول اعمالها، وانما ادرجا على جدول اعمال جلسة 28 مايو، فكان حريا بها ان تحضر الجلسة وان تتعاون مع المجلس في اقرار هذه القوانين المهمة.

وأضاف البوص ان الحكومة اوصلت رسالة سلبية بغيابها عن الجلسة وخذلت النواب والمواطنين الذين كانوا ينتظرون اقرار التقاعد المبكر وعلاوة الاولاد وصرف معاشات استثنائية للمتقاعدين العسكريين، والعديد من القوانين الأخرى المدرجة على جدول أعمالها حيث تسبب غيابها في رفع الجلسة دون التمكن من النظر في هذه القوانين.

وطالب البوص الحكومة بحضور جلسة اليوم والموافقة على الطلب النيابي المقدم بمناقشة غرامة الداو لمدة ساعتين اذا كانت جادة في كشف تفاصيل الموضوع أمام الشعب، مشددا على ان مبلغ الـ2 مليار دولار الذي تم دفعه لن يمر مرور الكرام.

ـــوبي ومفتي البوسنة

والهرسك سناييد جمال زايمو فيتش، جرى خلال المقابلة بحث العلاقات الطيبة بين البلدين وسبل تعزيزها.

حضر المقابلة وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية شريدة المعوشرجي وسفير البوسنة والهرسك لدى دولة الكويت سناهد بريسترتيش.

واستقبل الراشد وفدا اعلاميا من مجلس الشورى العماني وعددا من الاعلاميين العمانيين، الذي يزور البلاد للاطلاع على التجربة الاعلامية البرلمانية في مجلس الامة الكويتي، اضافة الى آلية العمل في الامانة العامة.

من ناحية اخرى بعث رئيس مجلس الامة علي الراشد ببرقيتي تهنئة أمس الى رئيس مجلس النواب في جمهورية باراغواي فيكتور السيدس بوغادو جوتزاليز ورئيس مجلس الشيوخ جورج افييدو ماتو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الراشد مستقبلاً مفتي البوسنة بحضور المعوشرجي